



المصارف الإسلامية في تمويل الاقتصاد الدولي والوطني

Islamic banks in financing the international and national economy

الجودي جديد
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة
محمد بوضياف المسيلة
Djoudi.djedid@univ-msila.dz

عبد الرحمن علي عبد الرحمن الجيلاني*
أستاذ محاضر (أ) كلية العلوم الاقتصادية و
التجارية و علوم التسيير جامعة مصطفى اسطمبولي -
معسكر - الجزائر
algalaniabdulrahman@gmail.com

تاريخ إرسال المقال: 2023 / 02 / 26 تاريخ قبول المقال: 2023 / 03 / 02 تاريخ نشر المقال: 2023 / 03 / 19

الملخص:

يشكل انتشار المصارف الإسلامية على المستوى العالمي دليلا واضحا على مدى المرونة التي تتمتع بها وعلى قدرتها في التعامل مع المستجدات ومتطلبات العصر الحالي لتصل إلى بناء أصول بمئات بلايين الدولارات.

إن من عظمة النظام الاقتصادي الإسلامي أنه يملك من وسائل التمويل المتنوعة و المتجددة من التمويل الخيري والتمويل بالمعاوضة والتمويل بالمشاركة ما لا يوجد في نظام اقتصادي آخر وهو ما يوسع من مساحة الحركة التمويلية.

في ضوء التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي فإن الأمر يتطلب إعادة هندسة شاملة للقطاع المصرفي الإسلامي على المستويين الإقليمي و العالمي بما يعزز التنافسية ويجعله قادرا على تلبية احتياجات العملاء وأكثر تطبيقا للمعايير المالية و المحاسبية الإسلامية المتعارف عليها إقليميا و عالميا وأيضا أكثر استيعابا للتطورات التكنولوجية المصرفية الحديثة و هذا لا يتم إلا من خلال زيادة نطاق

* المؤلف المرسل

المصارف الإسلامية في تمويل الاقتصاد الدولي والوطني

المصارف المركزية (السلطات النقدية) التي يقع على عاتقها وضع الأطر التنظيمية و التشريعية والفقهية الملائمة لعمل المصارف الإسلامية.
الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية، التمويل الإسلامي، الأزمات المالية، الاقتصاد العالمي، الاستقرار المالي.

Abstract:

The spread of Islamic banking at the global level is a clear indication of the flexibility it enjoys and its ability to deal with the latest developments and requirements of the current era to build hundreds of billions of dollars in assets and occupy half of the banking industry in the countries of the region and the world.

The greatness of the Islamic economic system is that it has diversified and renewable means of financing from charitable financing, financing by netting and co-financing, which does not exist in another economic system, which expands the area of financing movement.

In the light of the challenges facing Islamic banking, it requires a comprehensive re-engineering of the Islamic banking sector at the regional and global levels to enhance its competitiveness and enable it to meet the needs of customers and more in accordance with the Islamic financial and accounting standards that are recognized locally and globally and also more accommodating to developments Modern Banking Technology This can only be achieved by increasing the scope of the central banks (monetary authorities) which are responsible for developing regulatory, legislative and jurisprudential frameworks suitable for the work of Islamic banks.

Keywords: Islamic banks, Islamic finance, financial crises, International Economy, financial, stability.

مقدمة:

لقد تقدمت المصارف الإسلامية في التمويل الإسلامي خطوة جديدة باتجاه توسيع مكانتها الدولية بإعلان صندوق النقد الدولي عزمه ضم خدمات التمويل الإسلامي إلى إطار رقابته و قد بحث المجلس التنفيذي للصندوق الدور الذي ينبغي أن يؤديه لدعم رقابة هذا القطاع اعترافا بنمو التمويل الإسلامي السريع و انتشارها في الكثير من البلدان.

تواصل المصارف الإسلامية نموها السريع من حيث الحجم و من ثم تساهم في التعميق و الاحتواء

المصارف الإسلامية في تمويل الاقتصاد الدولي والوطني

المالي في كثير من البلدان ولكنها تشكل تحديا أمام السلطات و المصارف المركزية حيث تمثل المصارف الإسلامية نسبة ضئيلة من الأصول المالية العالمية إلا أنها موجودة في أكثر من ستين بلدا و أصبحت ذات أهمية نظامية في 14 بلدا حيث أن المصارف الإسلامية تنطوي على عمليات ومخاطر و هياكل و ميزانيات عمومية تختلف عن مثيلاتها في المصارف التقليدية و بالتالي تقتضي الحاجة إلى إرساء بيئة تشجيع الاستقرار المالي في سياق المصارف الإسلامية وتدعيم تطورها بصورة سليمة و هو ما يشمل وضع أطر قانونية و احترازية و أطر لشبكات الأمان المالي ومكافحة تبييض الأموال و تمويل الجماعات المتشددة و إدارة السيولة.

يرى أعضاء المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي أن المصارف الإسلامية تمثل فرصة بالنسبة لكثير من البلدان الأعضاء من أجل تعزيز الوساطة المالية و الاحتواء المالي و تعبئة التمويل لأغراض التنمية الاقتصادية كما دعوا إلى تكثيف الجهود لإرساء إطار السياسات وبيئة لتشجيع الاستقرار المالي و التطور السليم التمويل الإسلامي لا سيما للبلدان التي أصبحت فيها المصارف الإسلامية ذات أهمية نظامية.

لقد أصبح من الواضح لمتابعي مسيرة الاقتصاد العالمي الدور المحوري للتمويل الإسلامي في عودة الحيوية للمنظومة الاقتصادية العالمية خلال السنوات القليلة الماضية و خصوصا بعدما عرفت دوره الكامن في دعم الاقتصاد العالمي كالمشاريع الكبرى التي تحتاج للاستثمارات متوسطة و طويلة الأجل. إن تزايد المديونية التي تعيق مشاريع التنمية في القطاعات الحيوية مثل الصحة و التعليم و الصناعة و الخدمات يقف العالم أمام خيار واحد و هو إيجاد التمويل الذي لا يزيد من عبء الديون بمعنى آخر أن عالم اليوم أصبح يبحث عن شريك مالي و ليس عن دائن بحيث يعيد النشاط لعجلة الإنتاج المعطلة مما يفسر التوجه الكبير من مختلف المراكز الاقتصادية العالمية نحو تبني التمويل الإسلامي.

لقد أصبح واضحا أن التمويل الإسلامي وصل إلى مرحلة يحتاج فيها إلى تحفيز النمو واستعادة النشاط ولكن على أسس مختلفة عن تلك التي سادت قبل الأزمة المالية العالمية بحيث تضمن تلك الأسس استدامة النمو و اتساعه ليشمل فئات اجتماعية أكثر و ليضمن عدم تكرار الأزمات السابقة التي كبدت الاقتصاد العالمي خسائر فادحة على صعيد المؤسسات و السيولة و البرامج من ناحية أخرى.

المصارف الإسلامية في تمويل الاقتصاد الدولي والوطني

تؤكد الدراسات الحديثة عن حالة الاقتصاد العالمي صحة هذه المعادلة (نجاح المؤسسة الممولة إسلاميا - التمويل الإسلامي - حيث يصبح للمؤسسة المدينة حق في نسبة معينة من الأرباح العائد على أصل الدين بنجاح المؤسسة و إذا تعثر العمل أو فشلت المؤسسة فلا فوائد على أصل الدين في التمويل الإسلامي).

كما في آخر دراسة صدرت عن بنك التسويات الدولية حيث بلغ حجم المديونية بالدولار الأمريكي خارج الولايات المتحدة الأمريكية 8.9 تريليون دولار أمريكي و هو مستوى غير مسبوق في النظام العالمي.

لقد اكد صندوق النقد الدولي في دراسة صدرت 2015 أن ديون العالم قد تجاوزت 100 تريليون دولار أمريكي و هي حالة غير مسبوقة و تشكل معضلة للتنمية في معظم بلدان العالم.

مشكلة الدراسة:

إن مما يواجه الاقتصاد العالمي المؤسس على نظام التمويل المصرفي التقليدي (نظام الفوائد الربوية) وكذلك مشكل المشتقات المالية (التعامل بالأموال الغير حقيقية)، والتي سارعت في تفجير الأزمات المالية (النقدية) وتطورت حتى أصبحت أزمة ثقة.

وتأسيسا على ما سبق تطرح التساؤلات الآتية:

ما هو الدور المحوري الذي يمكن أن تلعبه المصارف الإسلامية في التمويل الإسلامي للاقتصاد العالمي؟ وكيف أصبح التمويل الإسلامي حلا لإنعاش الاقتصاد العالمي؟، وهل استطاعت المصارف

الإسلامية المحافظة على استقرارها المالي وتنميتها في ظل الأزمات الاقتصادية المتعاقبة للاقتصاد الوطني؟

أهداف الدراسة:

1- إن تعاضد دور المصارف الإسلامية في التمويل الإسلامي والتي أظهرت كثيرا من الحقائق التي ارتكزت عليها هوية التمويل الإسلامي في إنعاش الاقتصاد العالمي.

2- إن المصارف الإسلامية تشهد نموا تدريجيا في جميع أنحاء العالم باتجاه التمويل الاستثماري بدافع المسؤولية الأخلاقية الاجتماعية.

المصارف الإسلامية في تمويل الاقتصاد الدولي والوطني

- 3- يؤكد كثير من الخبراء والأكاديميين الغربيين أن المصارف الإسلامية قد استطاعت إلى حد كبير أن تعبر عن هويتها بصدق و أن توصل رسالتها العالمية.
 - 4- إن التمويل الإسلامي يعتبر كأحد الحوافز باتجاه تحقيق الاستدامة انسجاما مع أهداف التنمية المستدامة التي أصدرتها الأمم المتحدة.
 - 5- تحقيق استقرار المعاملات التجارية في تعاقبات المصارف الإسلامية على الاقتصاد الجزائري.
- أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة بتناولها موضوعا حديثا و حيويا و مؤثرا في الاقتصاد العالمي تأثيرا إيجابيا بالرغم من حداثة استخدامها بمقارنتها بالمعاملات المالية الأخرى لقد تمكنت من الصمود في مواجهة الأزمات المالية المتعاقبة وذلك بطبيعتها المتميزة بل لقد أوجدت حولا مبتكرة للخروج من الأزمات المالية التي يعاني منها الاقتصاد العالمي.

إن أهمية المصارف الإسلامية في التمويل كمنفذ للاقتصاد العالمي من أجل إخراجها من دوامة الأزمات الاقتصادية التي ظل يتخبط فيها منذ زمن طويل.

إن المصارف الإسلامية تساهم في التمويل للاقتصاد العالمي كونها تتعامل بالاقتصاد الحقيقي سلعة نقود- سلعة.

المبحث الأول : مفهوم المصارف الإسلامية

المطلب الأول : تعريف المصارف الإسلامية

المصارف الإسلامية هي: "مؤسسات تمويلية ذات رسالة ومنهج تتعدى كم التمويل إلى نوع هذا التمويل ومجالاته وأهدافه ولها منهج تعمل في إطاره يستمد قواعده وآدابه وأخلاقه من الشريعة الإسلامية" (محسن الخضيرى، 1990)

كما أنه بمقتضى ما عدته لجنة من خبراء المصارف الإسلامية من مصر والسودان والسعودية
قال مصرف الإسلامي هو الذي يسعى إلى تقديم خدمات استثمارية و مصرفية متميزة لعملائه وفقا

المصارف الإسلامية في تمويل الاقتصاد الدولي والوطني

لأحكام الشريعة الإسلامية من خلال طريق ذو كفاءة و ولاء و التزام ذاتي يهدف إلى التنمية الاقتصادية والارتقاء المعاشي والتكافل الاجتماعي داخل مجتمعات الأمة الإسلامية (محسن الخضيرى، 1990)

إن المصارف الإسلامية مؤسسات مالية تمتلك القدرة على تدوير وإقراض المال وكل ما يعتبر مالا من نقد ومختلف صورته ومشتقاته مما يمنحه من ائتمان وإصدار للصكوك أو قبولها أو تظهيرها. إن المصارف الإسلامية عبارة عن مؤسسات مصرفية تقوم بعمليات الصرف وفتح الاعتمادات أو منح الضمانات وخدمات مصرفية أخرى، لكن كل ذلك بطابع إسلامي بحت حتى تترجم الأحكام الشرعية التي جاء بها الإسلام.

المطلب الثاني: مبادئ المصارف الإسلامية

ما يميز المصارف الإسلامية الأحكام الشرعية التي هي مبادئ أساسية وحقيقة حتمية في تواجد المصارف الإسلامية فالأحكام الشرعية جاءت من أجل تكريس المبادئ الأساسية التالية:

المبدأ الأول: تحريم الربا والذي يعرف على أنه: "الزيادة في أحد البدلين المتجانسين من غير أن يقابل هذه الزيادة عوضاً"، والربا نوعان الأول ربا النسئئة و هو "الزيادة المترتبة على تخلف المدين عن سداد دينه عند حلول الأجل"، أما الثاني ربا الفضل فهو: "أن يبيع متجانسين لزيادة احدهما على الآخر كأن يبيع ثمرا من نوع جيد بضعفه من نوع ردي أو بزيادة على مقداره" ومن أدلة تحريمه في كتاب الله قوله تعالى: (الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ۗ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا ۗ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ۗ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَىٰ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ ۗ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ۗ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ) [البقرة: 275].

وكذلك من الأدلة في الأحاديث النبوية، عن جابر بن عبد الله قال: (لعن رسول الله أكل الربا و موكله و كاتبه وشاهديه) و قال: هم سواء. (رواه مسلم، 1219/3).

المبدأ الثاني: تحريم اكتناز الأموال و يتمثل ذلك كون أن النقود أساسا لتقويم السلع أو الخدمات والتداول بين أيدي الناس لخلق العمل ودفع النشاط الاقتصادي وجاء التحريم بصريح القرآن يقول تعالى: (وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ (34) يَوْمَ يُحْمَى

المصارف الإسلامية في تمويل الاقتصاد الدولي والوطني

عَلَيْهَا فِي نَارٍ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنُزُونَ) 35 سورة التوبة.

المبدأ الثالث: المشاركة في الربح و الخسارة كبديل نظيف عن تحريم الربا وهو مبدأ مستمد من القاعدة الشرعية الغنم بالغرم وذلك مبدأ عام لا يمثل صيغة معينة من المعاملات المصرفية إذ أن المعاملات كلها مستنقاة منه.

المطلب الثالث: مراحل تطور المصارف الإسلامية

الفرع الأول: تطور المصارف الإسلامية في العالم العربي

تحتل المصارف العربية مركزاً مهماً ضمن المصارف الإسلامية حول العالم سواء من حيث العدد أو الحجم. فمن أصل أكبر 100 مصرف إسلامي في العالم يوجد 42 مصرفاً عربياً، 34 منها في دول الخليج (بما فيها أكبر 10 مصارف). وقد بلغ حجم أصول المصارف الإسلامية في دول الخليج حوالي 390 مليار دولار بنهاية العام 2011 و445 مليار دولار في عام 2012، و490 مليار دولار في النصف الأول من عام 2013. وبلغت الحصة السوقية لأصول المصارف الإسلامية السعودية 49 % من مجموع أصول القطاع المصرفي الإسلامي الخليجي تليها الإمارات (19 %)، فالكويت (16 %) فقطر (11 %) فالبحرين (5 %). ومن المتوقع أن تستمر الصناعة المصرفية الإسلامية في دول الخليج في النمو بدعم من الأوضاع الاقتصادية القوية والجهود المبذولة في هذه الدول منها: دمج بعض المصارف الإسلامية في البحرين، زيادة في عدد المصارف الإسلامية في السعودية وعمان، ووضع معايير هيكلية وتنظيمية جديدة في عدة دول أبرزها قطر مما يعزز الثقة ويرفع مستوى قطاع التمويل الإسلامي العالمي.

لقد تطورت المصارف الإسلامية في دول الخليج بشكل كبير وحقت نسب نمو فاقت بشكل واضح نسب نمو المصارف التقليدية. فبلغ معدل نمو أصول المصارف الإسلامية في دول الخليج خلال الفترة 2009-2012 حوالي 17.4 % مقابل 8.1 % للمصارف التقليدية. كما ارتفع حجم القروض والودائع بنسبة 18.2 % و19.9 % في المصارف الإسلامية مقابل 8.1 % و10 % في المصارف

المصارف الإسلامية في تمويل الاقتصاد الدولي والوطني

التقليدية. المصدر: (STANDARD POOR'S). أما بالنسبة للحصة السوقية لأصول المصارف الإسلامية من مجموع أصول القطاع المصرفي لكل دولة، فتشير البيانات المتوفرة إلى أنها بلغت بنهاية العام 2013 كما يلي: السعودية 50 %، الكويت 42 %، قطر 23 %، الإمارات 15 % والبحرين 13 %.

جدول 1: بيانات أول (10) مصارف إسلامية عربية (مليار دولار)

المصدر : المواقع الإلكترونية للمصارف نهاية الفصل الأول 2014.

الأرباح		حقوق المساهمين			الودائع			الفروض			الأصول					
لفصل الثاني 2014	013	012	لفصل الثاني 2014	013	012	لفصل الثاني 2014	013	012	لفصل الثاني 2014	013	012	لفصل الثاني 2014	013	012		
.0	.0	.1	0.8	0.3	.7	5.4	1.8	9.0	3.6	9.9	5.9	8.7	4.6	1.3	مصرف الراجحي	السعودية
.2	.4	.3	2.3	.9	.6	6.9	5.8	3.4	7.7	9.9	9.5	6.8	5.5	2.3	بيت التمويل الكويتي	للكويت
.4	.5	.3	.5	.4	.2	5.8	1.5	8.2	8.0	5.3	5.1	3.6	0.8	6.9	بنك دبي الإسلامي	الإمارات
.2	.4	.3	.5	.6	.4	1.5	0.6	6.7	7.7	6.8	4.8	8.8	6.6	3.3	مصرف أبوظبي الإسلامي	الإمارات
.2	.4	.3	.7	.8	.6	6.8	3.5	1.9	5.0	2.9	1.9	2.8	4.5	0.1	مصرف قطر الإسلامي	قطر
.1	3	.0	.0	.0	.0	8.6	7.7	6.4	2.5	1.0	2.0	2.1	0.9	9.1	مجموعة البركة المصرفية	لبحرين
.3	.5	.4	.9	.9	.7	6.6	3.5	2.4	2.9	1.4	1.7	0.4	8.2	6.9	مصرف الريان	قطر
.2	.3	.2	.7	.5	.4	3.1	1.4	.6	3.5	2.0	.9	8.8	6.8	4.4	مصرف الإنماء	السعودية
.09	.2	.1	.6	.5	.3	3.8	2.8	0.8	0.4	.3	.0	7.5	6.0	3.6	بنك الجزيرة	السعودية
.03	.04	.02	/a	.1	.7	.1	.9	.0	/a	0.9	.4	1.2	0.8	0.1	مصرف الإمارات الإسلامي	الإمارات
.7	.0	.0	6.0	1.0	6.6	16.5	16.5	94.4	80.9	74.4	64.2	10.7	94.3	68.0	المجموع	

الفرع الثاني: تطور المصارف الإسلامية في العالم

لا يزال التمويل الإسلامي يشهد نمواً متسارعاً كونه يمتلك العديد من المقومات التي تحقق له الأمن

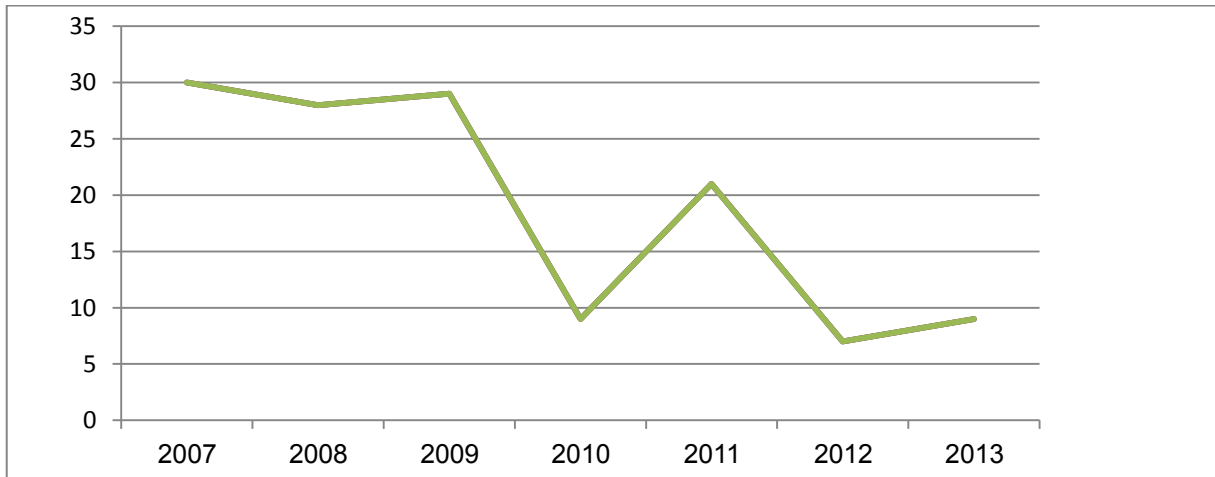
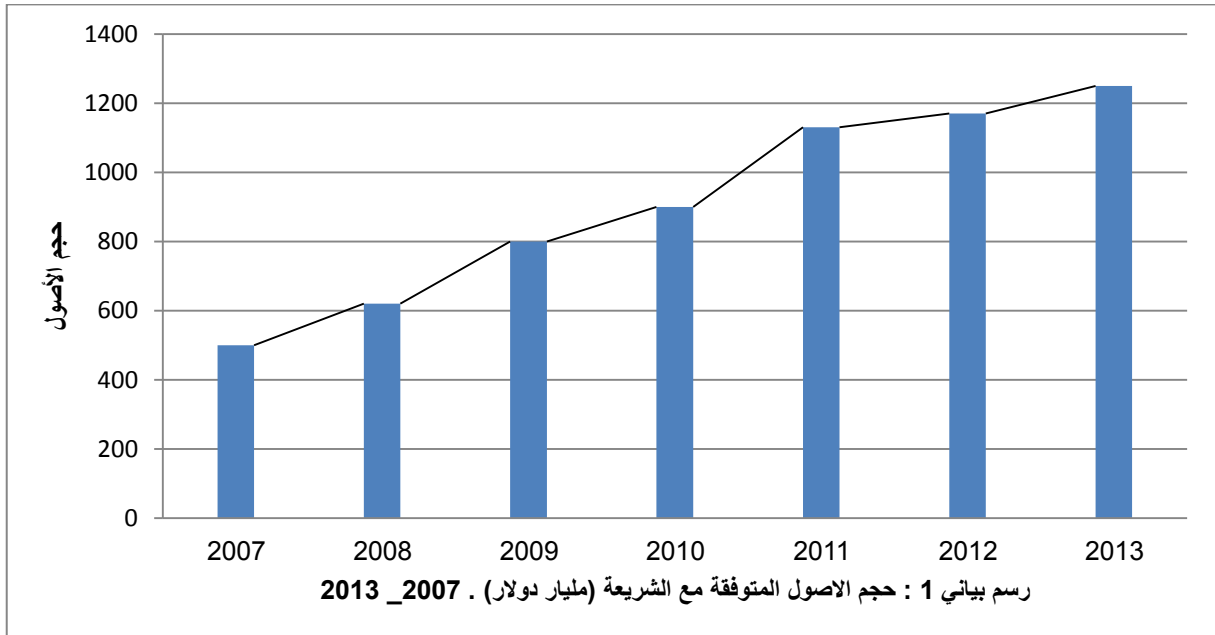
المصارف الإسلامية في تمويل الاقتصاد الدولي والوطني

والأمان وتقليل المخاطر. ومن المتوقع أن تشهد الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية تطوراً واسعاً لاسيما في ما يتعلق بتحسين نوعية الخدمات وابتكار منتجات جديدة للوصول إلى قاعدة أوسع من الزبائن.

وقد زاد عدد المؤسسات المالية الإسلامية ليصل اليوم إلى أكثر من 700 مؤسسة تعمل في 60 دولة حول العالم، 250 مؤسسة منها في دول الخليج العربي و100 في الدول العربية الأخرى. ووفقاً لتقرير التنافسية العالمي للمصارف الإسلامية لعام 2013-2014، بلغ عدد عملاء المصارف الإسلامية حول العالم 38 مليون عميل، ومع ذلك لا تزال 80 % من قاعدة العملاء المحتملة للتمويل الإسلامي غير مستغلة، ولا يزال القطاع يتمتع بسعة كبيرة تستوعب المزيد من المتعاملين عربياً ودولياً. كما تشكل الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية فقط حوالي 1 % من الأصول المالية العالمية. المصدر: (THE BANKER)، بلغ حجم الأصول المتوافقة مع الشريعة حول العالم بنهاية العام 2008 حوالي 639 مليار دولار و822 مليار دولار بنهاية العام 2009 (بزيادة 28.6 %) و895 مليار دولار بنهاية العام 2010 (بزيادة 8.9 %) و1,087 مليار دولار بنهاية العام 2011 (بزيادة 21.5 %) و1,166 مليار دولار في العام 2012 (بزيادة 7.3 %) ليصل إلى 1,267 مليار دولار في العام 2013 (محققاً نمواً يبلغ 8.67 %). حيث وصل حجم هذه الأصول بنهاية 2014 إلى 2 تريليون دولار.

وتشكل المصارف الإسلامية الجزء الأهم والأكبر من النظام المالي الإسلامي وتحتل أصول هذه المصارف حوالي 80 % من إجمالي أصول التمويل الإسلامي تليها السندات الإسلامية (أو الصكوك) بنسبة 15 % ثم الصناديق الإسلامية الاستثمارية بنسبة 4 %، وأخيراً صناعة التأمين الإسلامي (أو التكافل) بنسبة 1%.

المصارف الإسلامية في تمويل الاقتصاد الدولي والوطني



رسم بياني 2 : نسب نمو الأصول المتوافقة مع الشريعة (مليار دولار)، 2013 - 2007.

المصارف الإسلامية في تمويل الاقتصاد الدولي والوطني

حجم الأصول (مليار دولار)	القطاع
98.5	الصيرفة الإسلامية
25.1	الصكوك
4.4	الصناديق الإسلامية
26	التكامل
0.628	التمويل المتناهي الصغر
1.306.624	المجموع

المطلب الرابع: أهداف المصارف الإسلامية

الفرع الأول: الهدف التنموي

تساهم المصارف الإسلامية بفعالية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث تتماشى معاملاتها المصرفية مع الضوابط الشرعية من خلال نمط تنموي متميز يحقق التقدم والعدالة والاستمرار من خلال ما يلي:

- 1- السعي لجذب رأس المال الإسلامي وزيادة الاعتماد الجماعي على الذات بين الدول الإسلامية.
- 2- العمل على إعادة توظيف الأرصدة الإسلامية داخل الدول الإسلامية و تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع و الخدمات الأساسية التي يتم إنتاجها.
- 3- العمل على ترويج المشروعات الاستثمارية في كافة الأنشطة الاقتصادية المشروعة.

الفرع الثاني: الهدف الاستثماري

تحدد معالم الأهداف الاستثمارية للمصرف الإسلامي فيما يلي:

- 1- تحقيق مستوى توظيف تشغيلي مرتفع لعوامل الإنتاج المتوفرة في المجتمع.
- 2- تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسات المختلفة التي يشرف عليها المصرف أو لحساب الغير.
- 3- تحقيق مستوى مناسب من الاستقرار السعري في أسعار السلع و الخدمات المطروحة للتداول في الأسواق بما يتناسب مع مستوى الدخل.

المصارف الإسلامية في تمويل الاقتصاد الدولي والوطني

- 4- تحقيق العدالة في توزيع الناتج التشغيلي للاستثمار بما يساهم في عدالة توزيع الدخل بين أصحاب عوامل الإنتاج المشاركة في العملية الإنتاجية.
- 5- ترويج للمشروعات سواء للمصرف أو لحساب الغير.

الفرع الثالث: الهدف الاجتماعي

يتجلى ذلك من خلال مساهمة التمويل الإسلامية في تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك من خلال اختيار المشروعات التي تساهم في تحسين توزيع الدخل ومنح القروض الحسنة أو إنشاء المشروعات الاجتماعية وذلك باستخدام عدة وسائل من أهمها ما يلي:

- 1- العمل على تنمية و تطوير ثقة المواطنين بالنظام الاقتصادي الإسلامي.
- 2- محاربة الربا و الاحتكار.
- 3- تحقيق العدالة في توزيع الثروة.

المبحث الثاني: الآثار المترتبة على المصارف الإسلامية

المطلب الأول: المصارف الإسلامية على الصعيد العالمي

الفرع الأول: الانتشار العالمي للمصارف الإسلامية

يتركز التمويل الإسلامي العالمي بشكل كبير في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث يوجد حوالي 77.85% من أصول المؤسسات المالية. وتستحوذ دول الخليج العربية على نسبة 39.21% من أصول المؤسسات المالية الإسلامية حول العالم، في حين أن باقي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تستحوذ على نسبة 38.64% من الأصول المالية الإسلامية. في المقابل تستحوذ آسيا على نسبة 20.8% من الأصول الإسلامية، ومنطقة أفريقيا وجنوب الصحراء على نسبة 0.84% وأوروبا وأميركا وأستراليا مجتمعة على نسبة 4.28%. المصدر : (THE BANKER)، ويبرز دور المملكة العربية السعودية كإحدى أكبر الدول في قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية عالمياً في عام 2013،

المصارف الإسلامية في تمويل الاقتصاد الدولي والوطني

حيث احتوت المملكة نسبة 16% من الأصول المصرفية الإسلامية العالمية، تلتها ماليزيا (8%) ثم الإمارات (5%) فالكويت (4%) وقطر (3%). المصدر: (ERNST & YOUNG).

جدول 3 : توزيع الأصول الإسلامية بحسب الأقاليم

2012	2013	
404.89	496.94	دول مجلس التعاون الخليجي
6	2	
487.42	489.75	منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا دون الخليج العربية
6	5	
892.32	986.69	منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا من ضمنها دول الخليج العربية
3	8	
10.733	10.365	إفريقيا جنوب الصحراء
208.48	248.58	آسيا
2	6	
54.716	21.704	أستراليا وأوروبا وأمريكا
1.166.2	1.267.3	المجموع
6	6	

وبالنسبة لنمو الأصول الإسلامية في عام 2013، سجلت دول مجلس التعاون الخليجي أعلى نسبة (27.73%) تلتها آسيا (19.24%) ثم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من ضمنها دول الخليج (10.58%). وسجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا دون دول الخليج العربية نمواً بسيطاً بنسبة 0.48%. أما أفريقيا فشهدت انخفاضاً بنسبة 3.42%. وسجلت أستراليا وأوروبا وأمريكا مجتمعة انخفاضاً كبيراً بلغ 60.33% نتيجة إعادة هيكلة بنك HSBC التي بدأت عام 2012.

أما بالنسبة لمعدل النمو السنوي للأصول الإسلامية خلال الفترة 2007-2013، فقد سجلت دول مجلس التعاون الخليجي أعلى معدل نمو (18.5%)، تلتها منطقة الشرق الأوسط دون دول الخليج

المصارف الإسلامية في تمويل الاقتصاد الدولي والوطني

العربي (17.35%)، ثم أفريقيا جنوب الصحراء (16.57%)، وأستراليا وأوروبا وأمريكا مجتمعة (16.02%)، وآسيا (12.24%).

وكانت مجموعة دول قطر وإندونيسيا والسعودية وماليزيا والإمارات العربية المتحدة وتركيا أسرع الأسواق نمواً في قطاع المصارف الإسلامية حسب تقرير التنافسية العالمي للمصارف الإسلامية لعام 2013-2014 الصادر عن : (ERNST; YOUNG)، إذ بلغت قيمة الأصول في هذه الدول مجتمعة 567 مليار دولار أي 78% من الأصول المصرفية الإسلامية العالمية، مسجلة نمواً سنوياً نسبته 16.4% بين عامي 2008 و2012 و قد ارتفع 20% خلال الفترة 2013-2018. وقد بلغت نسبة نمو الأصول الإسلامية في اندونيسيا 42%، تلتها قطر (31%)، فتركيا (29%)، فماليزيا (20%)، فالإمارات (14%)، فالسعودية (11%).

المصارف الإسلامية في تمويل الاقتصاد الدولي والوطني

جدول 4 : ترتيب أول 20 دولة بحسب مجموع الأصول الإسلامية 2013

عدد المؤسسات الإسلامية العاملة	النسبة المئوية من مجموع العشرين دولة (%)	مجموع أصول المؤسسات الإسلامية (مليار دولار)		
28	37.76	475.89	إيران	1
41	18.03	227.2	السعودية	2
41	15.62	196.8	ماليزيا	3
19	6.93	87.3	الإمارات العربية المتحدة	4
26	5.75	72.5	الكويت	5
37	4.48	56.5	البحرين	6
10	4.22	53.1	قطر	7
57	1.51	19.0	أندونيسيا	8
24	1.31	16.5	بنغلاديش	9
4	0.96	12.1	تركيا	10
9	0.78	10.0	السودان	11
23	0.56	7.1	الباكستان	12
1	0.52	6.6	سوسرا	13
3	0.52	6.5	مصر	14
1	0.39	5.0	بروناي	15
1	0.32	4.1	تايلاند	16
4	0.20	2.5	المملكة المتحدة	17
9	0.15	1.9	الأردن	18
5	0.14	1.7	العراق	19
1	0.13	1.6	اليمن	20
344	100	1.260.26	المجموع	

الفرع الثاني: أداء المصارف الإسلامية

تعتبر صناعة التمويل الإسلامي واحدة من أكثر القطاعات المالية ديناميكية والأسرع نمواً في النظام المالي العالمي. وخلال العقد الماضي، تطورت المصارف الإسلامية بشكل كبير وحقت نسب نمو فاقت بشكل واضح نسب نمو المصارف التقليدية، حيث بلغ معدل النمو السنوي خلال الفترة 2009-2012 حوالي 11% للمصارف الإسلامية مقابل 6.8% المصارف التقليدية. لكن أرباح المصارف الإسلامية لم تتم بنفس الوتيرة، فقد بلغ إجمالي العائد على الأصول خلال الفترة 2009-2012 حوالي 1.51% في المصارف الإسلامية (باستثناء تلك الموجودة في إيران والسودان لأن قطاعيهما المصرفيين إسلاميان بالكامل) مقابل 2.12% في المصارف التقليدية في الدول نفسها. وفي العام 2012، بلغ متوسط العائد على حقوق الملكية في أكبر 20 مصرفاً إسلامياً 12.6% مقابل 15% في أكبر 20 مصرفاً تقليدياً (المصدر: THE BANKER). لكن من المتوقع أن تؤدي مشاريع إعادة الهيكلة (التي بدأت عام 2011 وستستمر سنتين أو ثلاثاً) في عدد من المصارف الإسلامية البارزة إلى تعزيز ورفع مستوى القطاع المصرفي الإسلامي وزيادة الأرباح.

المصارف الإسلامية في تمويل الاقتصاد الدولي والوطني

جدول 5 : أصول و أداء أكبر 20 مصرف إسلاميا في العالم 2013.

المصرف	البلد	الأصول (مليار دولار)	العائد على الأصول (%)	العائد على حقوق الملكية (%)
1	السعودية	71.29	2.95	21.62
2	إيران	54.62	0	5.42
3	الكويت	52.29	0.60	4.36
4	إيران	37.84	0.44	8.72
5	ماليزيا	33.79	0.01	13.60
6	ماليزيا	29.90	0.97	19.50
7	الإمارات العربية المتحدة	25.96	1.21	11.99
8	ماليزيا	25.96	2.19	16.43
9	إيران	24.32	1.00	18.14
10	الإمارات العربية المتحدة	23.32	1.40	9.52
11	قطر	20.10	1.70	10.82
12	البحرين	19.06	36.64	0.24
13	ماليزيا	18.75	1.38	21.08
14	السعودية	17.62	1.00	1.64
15	قطر	16.93	2.44	15.68
16	ماليزيا	15.65	1.29	17.48
17	السعودية	14.40	1.36	4.40
18	السعودية	13.59	0.98	9.99
19	إيران	12.76	0.10	3.15
20	إيران	12.59	2.20	27.29

أولاً: الصكوك (السندات الإسلامية):

الصكوك هي التسمية التي تطلق على سندات الدين الإسلامية، وقد تطورت الصكوك لتكون أداة فعالة لإدارة رأس المال والنمو، حيث شهدت إصدارات الصكوك عالمياً نمواً ملحوظاً في السنوات القليلة الماضية لتبلغ 85 مليار دولار في العام 2011 (بزيادة 90 % عن عام 2010) و138 مليار دولار أميركي بنهاية العام 2012 (بزيادة 64.3 %). وفي الربع الثالث من عام 2013 بلغت إصدارات الصكوك عالمياً 79.7 مليار دولار، وقد حافظت على زخم النمو وتجاوزت 165 مليار دولار بنهاية العام 2014. وتجاوزت الصكوك بمعدل نمو سنوي يبلغ 25 % خلال الفترة 2012-2015 لتصل إلى 200 مليار دولار عام 2015. وتعتبر الصكوك السيادية المحرك الرئيسي لسوق الصكوك العالمية حيث تجاوزت الإصدارات السيادية 115 مليار دولار عام 2012 أي 80 % من إجمالي الإصدارات.

وكانت قارة آسيا هي السوق الأكبر والأكثر نمواً للصكوك، ولا تزال ماليزيا تهيمن على إصدارات الصكوك العالمية حيث أصدرت صكوكاً بقيمة 54.33 مليار دولار حتى نهاية الربع الثالث من عام 2013 تلتها السعودية (8.69 مليار دولار) فالإمارات العربية المتحدة (5.17 مليار دولار) فاندونيسيا (5.03 مليار دولار). المصدر : (ZAWYA)، وبحسب تقرير بيت التمويل الكويتي، استحوذت ماليزيا على 69 % من الحصة العالمية لإصدارات الصكوك عام 2013 تلتها السعودية (12 %)، فالإمارات العربية المتحدة (6 %)، فاندونيسيا (5 %)، فتركيا (3 %). ومن المتوقع أن تبلغ حصة إصدارات الصكوك في ماليزيا واندونيسيا والإمارات ما بين 85-90 % من الإصدارات العالمية عام 2015 بهدف تمويل مشاريع البنى التحتية. ومن المرتقب أيضاً أن تشهد إصدارات عدد من الأسواق الصاعدة، وبخاصة عُمان والمغرب وأذربيجان وليبيا وتونس. كما من المتوقع أن يرتفع الطلب على الصكوك في السنوات القادمة إلى ضعف ما هو عليه الآن نتيجة النمو الاقتصادي في الشرق الأوسط وآسيا، وانتشار الصكوك في أسواق جديدة.

المصارف الإسلامية في تمويل الاقتصاد الدولي والوطني

جدول 5: إصدارات الصكوك (يناير 1996 - سبتمبر 2013)

الترتيب	البلد	عدد الإصدارات	النسبة المئوية من مجموع الإصدارات (%)	حجم الإصدارات (مليون دولار)	الحصة السوقية (%)
1	ماليزيا	2.438	68.81	324.576.9	66.49
2	الإمارات العربية المتحدة	73	2.06	47.876.4	9.81
3	السعودية	64	1.81	39.296.0	8.05
4	أندونيسيا	216	6.10	19.924.1	4.08
5	قطر	19	0.54	19.245.6	3.94
6	البحرين	273	7.71	13.918.5	2.85
7	باكستان	57	1.61	6.348.9	1.30
8	تركيا	9	0.25	5.469.7	1.12
9	بروناي	95	2.68	4.980.7	1.02
10	الكويت	22	0.62	2.992.4	0.61
11	سنغافورة	9	0.25	984.2	0.20
12	الولايات المتحدة الأمريكية	3	0.08	765.7	0.16
13	المملكة المتحدة	5	0.14	279.1	0.06
14	الصين	3	0.08	274.7	0.06
15	اليمن	2	0.06	251.5	0.05
16	السودان	3	0.08	220.9	0.05
17	ألمانيا	2	0.06	190.9	0.04
18	غامبيا	242	6.83	149.2	0.03
19	إيران	4	0.11	132.8	0.03
20	الأردن	1	0.03	120.3	0.02
21	اليابان	1	0.03	100.0	0.02
22	كازاخستان	1	0.03	73.3	0.02
23	فرنسا	1	0.03	0.7	0.0001
	المجموع	3.543	100	488.172	100

ثانياً: صناديق الاستثمار الإسلامية

بلغ حجم أصول الصناديق الاستثمارية الإسلامية 73.8 مليار دولار في الربع الأول من عام 2014 بزيادة 2 % عن عام 2013 وبنسبة 10 % عن نهاية العام 2012. وارتفع عدد الصناديق الإسلامية من 285 عام 2004، إلى 800 عام 2008، وصولاً إلى حوالي 1,069 عام 2014 وفقاً لبيت التمويل الكويتي. وتستحوذ السعودية وماليزيا على 63 % من إجمالي أصول الصناديق الإسلامية كما يوجد فيهما 468 من الصناديق الإسلامية. تشكل صناديق السوق المالية الجزء الأكبر من صناديق الاستثمار الإسلامية إذ بلغ حجم أصولها حوالي 20 مليار دولار عام 2013. المصدر: (THOMSON REUTERS).

جدول 6 : أكبر 10 صناديق إسلامية

الأصول المدارة (مليون دولار)	إدارة الصندوق	الصندوق
4.968	ETFS Commodity Sec Lrd	ETFS Physical Gold
4.130	NCB Capital C jsc	AlAhli Saudi Riyal Trade
3.152	AL-Rajhi Capiral Co	Al Rajhi Capiral SAR Cemnodity
2.773	Samba Cap & Invest Mgm t	(International Trade Finance Fd (Sulbullah SAR
2.136	Saturna Capital Corporation	Amana Growth Fund
1.963	NCB Capital CJSC	Al ahli Diverseified Saedi Riyal Trade
1.475	Saturna Capital Corporation	Amana Income Fund
1.248	Public Mutual Berhad	Public Irtikal
1.185	Public Mutual Berhad	Public Islamic Dividend
1.059	CIMB-Principal Asset Man	CIMB Islamic DALI Growth
24.000		المجموع

ثالثاً: التأمين التكافلي

شهد سوق التأمين التكافلي نمواً قوياً في السنوات القليلة الماضية وسجل معدل نمو سنوي بلغ 18.1% خلال الفترة 2009-2014. تتراوح حصة قطاع التكافل ما بين 1.1 % و 1.2 % من إجمالي الأصول المالية الإسلامية، وبلغ إجمالي مساهمات التكافل 19.87 مليار دولار عام 2013. فقد تجاوزت قيمة سوق التكافل العالمي 20 مليار دولار عام 2014 و 25 مليار دولار بنهاية عام 2015.

المصارف الإسلامية في تمويل الاقتصاد الدولي والوطني

ويوجد حالياً 216 شركة تكافل/إعادة تكافل في 34 بلداً حول العالم، يقع أكبر عدد منها في السعودية (33)، اندونيسيا (22)، وماليزيا (21). وتعد السعودية وماليزيا أكبر سوقين للتكافل حيث بلغت إجمالي مساهمات التكافل 6.4 مليار دولار في السعودية و2.29 مليار دولار في ماليزيا. (المصدر: بيت التمويل الكويتي)

الفرع الثاني: المصارف الإسلامية و الاستقرار المالي

إن تعاضم أهمية و دور المصارف الإسلامية في التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي و العالمي، قد انعكس ذلك من خلال شهادة دولية أخرى و هو قرار المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، الذي أعلنه مطلع العام 2017 بشمول المصارف الإسلامية ضمن إطاره الرقابي لما بات لها من أهمية في الاستقرار المالي في الدول التي تعتمدھا، كما أن هذا القرار امتداد لاعتماد قمة مجموعة العشرين للتمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة على مستوى العالم، لذلك و نظر للتنامي السريع للصيرفة الإسلامية و دورھا في الاستقرار المالي جاءت متأخرة نوعا ما، فمنذ انطلاق الأزمة المالية العالمية عام 2008 لتثبت مقالات أشير فيها إلى ظاهرة صمود المصارف الإسلامية بوجه الأزمة في مقابل انهيار العشرات من المصارف التقليدية، و ذلك نظرا للاختلاف الكبير في منهجية عملھا و أساسياتھا التي يمارسونھا و هذه الظاهرة تقود مباشرة لاستنتاج هو أن المصارف الإسلامية قادرة على حماية الاستقرار المالي في العالم بشكل يفوق قدرة المصارف التقليدية على العكس مارست أنشطة وتاجرت في منتجات أثبتت أنها تشكل أكبر خطر على الاستقرار المالي، هذا من جهة و من جهة أخرى جاءت التفاتة صندوق النقد الدولي متأخرة لأن المؤسسات المالية المعنية بالمصارف الإسلامية مثل مجلس الخدمات المالية الإسلامية والمجلس العام للمصارف الإسلامية و المصرف الإسلامي للتنمية و غيرها بالتعاون مع المصارف المركزية العربية و الإسلامية، عملت منذ سنوات طويلة على ترشيد دور المصارف الإسلامية في الاستقرار المالي وتعزيزه في الدول التي تمارس فيها، و شهد تطور الكثير من الأدوات المالية الإسلامية التي باتت جزءا من أدوات الاستقرار المالي التي تمارسھا المصارف المركزية من خلال نوافذ السيولة الإسلامية مع المصارف المحلية في هذه الدول - كما التزمت المصارف المركزية في تطبيق كل الأدوات الاحترازية التي أوصت بها لجنة بازل في ما يخص الاستقرار المالي على المصارف الإسلامية مثل نسبة كفاية رأس المال ومخصصات القروض ونسبة الدين إلى رأس المال ومتطلبات الاحتياط والحد الأقصى للتمويل و نسبة الدين إلى الدخل و نسبة القروض إلى الودائع و متطلبات السيولة إضافة إلى حجم الانكشاف على الزبون الواحد وغيرها

المصارف الإسلامية في تمويل الاقتصاد الدولي والوطني

من الأدوات و توضح البيانات أن المصارف الإسلامية متفوقة في الالتزام بهذه الأدوات مقارنة بنظيراتها المصارف التقليدية.

أولاً: الاستقرار المالي

إن الاستقرار المالي بمفهومه العام يشمل كل مكونات النظام المالي من مؤسسات مالية (مصارف وشركات تأمين و صناديق استثمار و أسواق مالية...) إضافة إلى البنية التحتية و السياسات و التشريعات و غيرها إذا ما تعلق الأمر بعلاقة المصارف الإسلامية بهذه المكونات نلاحظ ما يلي:

1. إن المصارف الإسلامية أكثر استقرار لأنها تستند إلى مجموعة من الضوابط مثل مشاركة المدخرين (المستثمرين) و المساهمين (المالكين) في المخاطرة لتجنب الأزمات و منع المتاجرة في المشتقات المالية و ارتباط التدفقات النقدية بالتدفقات السلعية و الخدمية الناتجة عن اقتصاد حقيقي بما يحقق زيادات متوازنة للعرض والطلب كذلك منع بيع مالا يملك و تحريم أي عقود تقوم على الربا و الغرر ما يحقق خفض تجنب الأسواق للمجازفات و المضاربات العبيثية.
2. تجمع المنتجات المالية الإسلامية بين الصدقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية بحيث تكون قادرة على تلبية حاجات اقتصادية حقيقية لأفراد المجتمع و مؤسساته و ليس المضاربات الوهمية التي تخلق عدم الاستقرار و تشمل المنتجات المصرفية الإسلامية التمويل التشاركي و يضم صيغا منها المشاركة المضاربة و التمويل التجاري و يشمل صيغا منها المرابحة و السلم و التمويل التأجيري و يشمل صيغا منها الاستصناع و الإجارة و غيرها من الصيغ.
3. تخضع عمليات التمويل و الاستثمار في المؤسسات المالية الإسلامية لمجموعة من الضوابط التي من شأنها أن تجعلها أكثر كفاءة و فاعلية من حيث صلتها بالاستقرار المالي مثل إطار السلامة الشرعية و أن تكون مسؤولة اجتماعيا إلى جانب سلامتها من الناحية المالية والاقتصادية.

الفرع الثالث: التمويل الإسلامي ودور صندوق النقد الدولي

حققت صناعة التمويل الإسلامي نموا سريعا وإن كانت تمثل نسبة معتبرة من نشاط السوق المالية العالمية.

المصارف الإسلامية في تمويل الاقتصاد الدولي والوطني

أن أهمية التمويل الإسلامي لكثير من الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي حيث يبرز اهتمام الصندوق منذ زمن طويل بانعكاساته على الاستقرار المالي والاقتصادي، كما ساهم بدور رئيسي في إنشاء مجلس الخدمات الإسلامية " [IFBS] .

أدى نمو التمويل الإسلامي مؤخرا إلى زيادة الطلب على صندوق النقد الدولي وحتى يعزز الصندوق درجة استعداده قام بتشكيل مجموعة عمل مشتركة بين إدارته لوضع رؤيا مؤسسية لهذه الصناعة، وبناء خبرته المتخصصة فيها وتحسين التنسيق بين مختلف الأطراف المعنية.

المطلب الثاني: المصارف الإسلامية على الصعيد الوطني

حققت صناعة التمويل الإسلامي نموا سريعا وإن كانت تمثل نسبة معتبرة من نشاط السوق المالية العالمية.

إن أهمية التمويل الإسلامي لكثير من الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي، حيث برز اهتمام الصندوق منذ زمن طويل بانعكاساته على الاستقرار الاقتصادي والمالي، كما ساهم بدور رئيسي في إنشاء، مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) وأدى نمو التمويل الإسلامي مؤخرا إلى زيادة الطلب على صندوق النقد الدولي وحتى يعزز الصندوق درجة استعداده، قام بتشكيل مجموعة عمل مشتركة بين إدارته لوضع رؤيا مؤسسية لهذه الصناعة، وبناء خبرته المتخصصة فيها، وتحسين التنسيق بين مختلف الأطراف المعنية.

الفرع الأول: نشأة المصارف الإسلامية في الجزائر

دخلت الجزائر عالم الصيرفة الإسلامية لأول مرة بعد إفراج البنك المركزي عن القانون المنظم لها، بعد سنوات طويلة من تردد السلطات في السماح بهذا النوع من الخدمات البنكية، الذي كان مقتصر على بنزين يعملون خارج القانون، الذي أطر عمل البنوك التجارية، إلى حين تعديل القانون في موازنة 2020 ويأتي ذلك في إطار محاولات الحكومة امتصاص الأموال المتداولة في السوق السوداء (السوق الموازية) (ومواجه أزمة السيولة التي تعصف بالبنوك والبلاد بخاصة مع التداعيات الخطيرة لولا كورونا على الاقتصاد لجذب الاموال الجزائرية المستثمرة في بنوك إسلامية تعمل خارج البلاد بخاصة في أوروبا .

المصارف الإسلامية في تمويل الاقتصاد الدولي والوطني

لقد اقتصرَت الصيرفة الإسلامية على بنوك أجنبية (خليجية) بالدرجة الأولى ، على غرار فرع الجزائر لمجموعة البركة البحرينية وفرع بنك الخليج الجزائر الكويتي ، وبنك السلام الإماراتي وتتمثل أهم أنشطتها في تمويل وشراء العقارات (أراضي ومباني وسيارات ومواد استهلاكية وأثاث وتجهيزات) فضلا عن تمويل مشاريع استثمارية صغيرة ومبالغ محدودة.

الفرع الثاني: تطور المصارف الإسلامية في الجزائر

دخلت الجزائر مرحلة جديدة بداية من شهر نوفمبر من عام 2017 حيث سمحت الحكومة لثلاثة بنوك عمومية بفتح شبابيك (نوافذ) إسلامية وهي بنك القرض الشعبي الوطني وبنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وبنك التنمية المحلية منذ تأسيس أول بنك إسلامي بالجزائر (بنك البركة) عام 1990، والصيانة الإسلامية تواجه عقبات حالت دون انتشارها ، لاسيما في ظل انتقدها الى نظام تشريعي وتنظيم يرسم معالم الصيرفة الإسلامية في الدولة ، حيث يبقى المشكل في عدم امتلاك البنك المركزي لهيئة مؤهلة لإعطاء رأي شرعي في المنتجات البنكية التي ستقدمها البنوك التقليدية عبر وحداتها الإسلامية ، وهو ما وقع في السابق مع البنوك الإسلامية المعتمدة التي لم يفصل البنك المركزي في تطابق تعاملها مع الشريعة الإسلامية رغم نشاطها لأكثر من عشرين عام ، كما هو الحال مع بنك البركة.

الخاتمة:

أصبحت الاستثمار والتمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية جديرة بالتركيز عليها من خلال البحث والاهتمام بها كحل بديل في مجال الاستثمار والتمويل وتشغيل الاقتصاد الحقيقي من أجل إحداث المزيد من التنمية الشاملة دون أزمات بل نجد أن الاقتصاديات المختلفة أخذت تتنافس على إحداث تغييرات في أنظمتها ودرساتها لإدخال الاستثمار والتمويل الإسلامي في تلك الأنظمة بقوة حتى أن القائمين والمهتمين في لندن عاصمة المال والتمويل سارعوا بعد الأزمة المالية العالمية بالتصريح ووضع الاستراتيجيات لجعل لندن مركزا عالميا للاستثمار والتمويل الإسلامي على أن تتنافس في ذلك اقتصاديات عربية وإسلامية أخذت من الاستثمار والتمويل الإسلامي أساسا جوهريا و مسارا و مصدرا يعتمد عليه بقوة في تمويل التنمية وبناء التقدم الاقتصادي في تلك الدول مثل ماليزيا والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وغيرها، و أخذ الاهتمام يتزايد في إطار تنافس بالمجالات والصيغ

المصارف الإسلامية في تمويل الاقتصاد الدولي والوطني

العديد للاستثمار والتمويل الإسلامي والمصارف الإسلامية في مشاركات ومضاربات ومرابحات ومتاجرات وغيرها، وبداء البحث في المشكلات التي تواجه المصارف الإسلامية في هذا المجال وإيجاد حلول ابتكارية لها وإصلاح وإعادة هيكلة منظومة الاستثمار والتمويل الإسلامي لتعظيم العمل به، ومضاعفة أرقام وحجم الاستثمار والتمويل الإسلامي من خلال منظومة للصيرفة والمصارف الإسلامية وأسواق المال الإسلامية بأكثر كفاءة وأكثر فعالية.

لا يختلف اثنان على أن الاقتصاد الإسلامي (المصارف الإسلامية) يزخر بالعديد من الفوائد والمزايا التي باتت تتضح جليا في ظل التوجه المتنامي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نحو التحول إلى الاقتصاد الإسلامي في أعقاب الطفرة الاقتصادية الكبيرة التي شهدتها الساحة الإقليمية على مدار السنوات الأخيرة. في حين وصل الحجم الإجمالي للتمويل الإسلامي إلى ثلاثة تريليون دولار في عام 2020، أكدت الدراسة أن التمويل الإسلامي هو القطاع الأكثر تطورا أو نضجا بين القطاعات الأخرى و التي تمثل الركائز الأساسية للاقتصاد الإسلامي العالمي والذي يقاس أداؤه و نموه على نطاق واسع بالاعتماد على قيمة الأصول المالية الإسلامية.

قائمة المراجع:

1. القرآن الكريم.

2. صحيح الإمام مسلم.

المراجع :

أولا : الكتب

1. احمد شوقي دنيا تمويل، التنمية في الاقتصاد الإسلامي، دراسة، مقارنة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1984.

2. احمد محمد خليل، فقه المعاملات المالية، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، دار القلم، دمشق، سوريا 2005.

3. احمد مصطفى عفيفي، استثمار المال في الإسلام، مكتبة وهيبة القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2003.

4. حسن محمد الرفاعي، الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، دار صفاء، عمان، الأردن، 2000.

المصارف الإسلامية في تمويل الاقتصاد الدولي والوطني

5. رفيق يونس المصري، فقه المعاملات المالية، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، دار الصميغي للنشر والتوزيع، السعودية.
6. سامي حسن احمد حمو، تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية مطبعة الشرف، الطبعة الثانية، 1982.
7. سيد الهواري، الموسوعة العلمية والعملية للمصارف الإسلامية والاستثمار، الإتحاد الدولي للمصارف الإسلامية القاهرة، مصر، الجزء السادس، 1982.
8. صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى 2006.
9. طارق الله خان، حبيب احمد، إدارة المخاطر، تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المصرف الإسلامي للتنمية، السعودية، الطبعة الثانية 2003.
10. عبد السميع المصري، عدالة توزيع الثروة في الإسلام، مكتبة وهيبة القاهرة، الطبعة الأولى، 1986.
11. محمد عثمان بشير، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، دار النقاش، عمان، الأردن، 2007.
12. محمد محمود المكاوي، أسس التمويل المصرفي الإسلامي بين المخاطر وأساليب السيطرة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع مصر، الطبعة الأولى 2009.
13. مصطفى كمال السيد طایل، القرار الاستثماري في المصارف الإسلامية مطابع غياشي، مصر، 1999.

14. مندر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المصرف الإسلامي للتنمية، السعودية، الطبعة الثالثة، 2004.

ثانيا: المواقع الإلكترونية

[HTTPS://IEFPEDIA.COM/ARAB/?S=%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D8%B1%D9%81%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9](https://iefpedia.com/arab/?s=%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D8%B1%D9%81%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9)



المصارف الإسلامية في تمويل الاقتصاد الدولي والوطني

الصيرفة الإسلامية، موسوعة الاقتصاد و التمويل الإسلامي. اطلع عليه بتاريخ 2017-05-10 .

[HTTPS://AR.WIKIPEDIA.ORG/WIKI/%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81%D9%8A%D8%A9_%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81%D9%8A%D8%A9_%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9)

[HTTPS:// ORANGE.ORG](https://orange.org)

مرصد ودورات عمران ، البنوك الإسلامية في الجزائر، اطلع عليه بتاريخ: 20.02.2023